الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة

من إصدارات الأمانة العامة للأوقاف الكويت ٢٠٢١م، من ضمن الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت لأبحاث الوقف الدورة رقم (٢٨)

إعداد: د. أحمد بن مبارك سالم

رئيس الشؤون التشريعية بوزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب بمملكة البحرين

تعريف عام بالمؤلف:

عمل الباحث محاميًا وباحثًا قانونيًا وممثلًا أمام المحاكم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وخصوصًا في قسم التحقيق الإصابي، ومستشارًا لمختلف الأمور المتصلة بقانون التأمين الاجتماعي مدة ٤ سنوات بدولة البحرين، وقد حصل على درجة الليسانس من جامعة الأزهر في تخصص الشريعة والقانون، ثم حصل على درجة الماجستير من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، والدكتوراه في القانون الدستوري وحقوق الإنسان من كلية الحقوق بجامعة عين شمس، وشارك في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية، وله عضويات في جمعيات علمية وخيرية، وحاصل على جوائز محلية ودولية.

الهدف العام للمادة العلمية:

إذا كان الاهتمام بربط الاستدامة في التمويل من خلال مشروعات وقفية ذات بعد استثماري مرتبطًا بآلية السوق لتطوير أنواع الخدمات المقدمة للمجتمع يمثل جانبًا محوريًا، فإن صناعة أثر الوقف الإسلامي في حفظ

الاستثمارات -بحيث تقترن بصناعة مستقبل الأجيال القادمة- يمثل أكثر محورية يجب الحرص عليها من خلال مشروعات ضخمة تمتد بنفعها ويتوارثها الأجيال جيلًا بعد جيل، ولا شك في أن ذلك يمكن تحقيقه من خلال المزاوجة بين ما يرتبط بنظام الوقف من مقتضيات من جهة، وما يقترن بأنواع الآليات الاستثمارية المقترنة بنظام السوق من جهة أخرى؛ لينتج من هذه المزاوجة نظام حيوي بتدشين مشروعات وقفية ضخمة ومؤثرة في مختلف القطاعات الخدمية؛ وهو ما حاول الباحث التركيز عليه في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية:

الأساليب الحديثة في الإدارة الوقفية، صيغ التمويل بنظام الوقف، سندات الوقف، نظام العمل المؤسسي، نظام السوق، نظام B.O.T))

أهمية المادة العلمية:

تمثل الاستدامة في نطاقات التمويل لمختلف القطاعات الخدمية أمرًا محوريًا يتعين على المجتمع رعايته والنهوض به بما يكفل للمجتمع الارتقاء بالخدمات التي تقدم لكل من يقطن على أرض الوطن؛ لذلك صار حفظ حقوق الأجيال القادمة ببناء هذه المنظومة ببعدها الاستثماري من خلال ما يرتبط بمقتضيات منظومة الوقف الإسلامي يمثل نطاقًا يجب أن ترتبط به رؤى المجتمعات وأهدافها الاستراتيجية في رعاية تلكم المشروعات التي ترتبط في شيء منها ببعد استثماري مقترن بنظام السوق، مع قيامها في ذات الوقت بتحسين الخدمات التي يستفيد منها المجتمع في مختلف القطاعات، لا سيما في ظل التوسع العمراني الذي تعيشه غالبية المجتمعات، مما يستلزم معه تجويد وتطوير الأبعاد الاستثمارية في إدارة العين الموقوفة، بما من

شـأنه بناء نطاق معتبر لنطاقات المسؤولية الاجتماعية المتعينة على مختلف القطاعـات في أثرهـا في دعم منظومـة الوقف الإسـلامي لصناعة أثره في خدمة المجتمع والنهوض به في مختلف الميادين.

أبرز موضوعات المادة العلمية:

تحـدث الباحـث من خـلال بحثه عما يتصل بإسـهام الوقـف في حماية الأصول الاستثمارية، وذلك باستعراض هذا الإسهام في تحقيق هذه الحماية لصيانة مستقبل الأجيال القادمة.

وعرض الأسـاليب التقليدية المعتادة سـابقًا في اسـتثمار الوقف، وتقويم آثارهـا وجدواها الاقتصادية، وتأثير ذلك -إيجابًا وسـلبًا- على أثر الوقف التنموي، مع اسـتعراض عام للاتجاهات المعاصرة في استثمار الوقف وبيان مميزاتها.

كمـا تحـدث عن اسـتثمار أمـوال الوقف، مـن حيث ما يتصل بشـروط اسـتثمار الوقف وضوابطه في الفقه الإسـلامي، وما يتصل بعوامل تنشـيط اسـتثمار الوقـف كأداة حفظ ونماء لمـوارد الدولة في ضوء الشـروط المتفق عليها، وما يتصل بالضوابط الإجرائية لتحقيق الاسـتدامة والمستقبلية، وما يتصل بمعايير السلامة والأمان في عملية استثمار الوقف (معايير الاستثمار الآمن للوقف).

وناقش ما يتصل بوقف الإرصاد وأثره في حفظ الأصول ونفعها للأجيال، ومـا يتصل بالمخاطر التي قد تواجه إدارة اسـتثمارات الإرصادات الوقفية، وما يرتبط بدور النظارة على الإرصادات الوقفية في حفظ الأصول ونمائها.

واسـتعرض نماذج من التجارب الوقفية الاستثمارية لحفظ الاستثمارات

للأجيال القادمة، مع عرض تصور مقترح لتجويد هذه الصناعة، وعرض لنماذج من التجارب الوقفية الاستثمارية لحفظ الاستثمارات للأجيال القادمة في العالم الإسلامي والعالم الغربي، وكذا عرض تصور مقترح لتجويد صناعة الاستثمارات الوقفية لحفظ حقوق لأجيال القادمة، وذلك من خلال مقترح لتبني استراتيجية تطبيق نظام الـ(B.O.T) على المشروعات الوقفية التي يُجنى ريعها على المدى البعيد، حيث من شأن هذا المقترح حفظ حقوق الأجيال القادمة.

أبرز التوصيات والنتائج:

توصل الباحث إلى أن أبرز شروط استثمار الوقف وضوابطه في الفقه الإسلامي يرتبط بنطاقات قد تقررت فيما يتصل بمختلف الأبعاد التي تكفل الحفظ والحماية والاستدامة للمال الموقوف وفق ما يرتبط بالاعتبارات الشرعية المرعية، وذلك من خلال الالتزام بنطاقات المشروعية، ومراعاة مختلف النطاقات المرتبطة باعتبارات المصلحة والجدوى، مع الالتزام بالإشهاد والتوثيق والمتابعة والرقابة وتقويم الأداء، واعتماد المعايير الاستثمارية لتقليل المخاطر وأخذ الضمانات والكفالات، حيث تنوعت الشروط والضوابط ضمن هذا النطاق ما بين ما اعتُمد عند الفقهاء قديمًا وما جدد فيه المعاصرون القول، وما بين ما اعتمد حديثًا من الفقهاء المعاصرين، وبين ما صدر ضمن قرارات المنتديات والمجامع الفقهية.

وضمن هذا النطاق أوصى الباحث بضرورة الالتزام بتلك الشروط والضوابط لتكون بمثابة معايير لا ينبغي المضي فيها إلا من خلال اعتماد معايير الرقابة والترخيص والمتابعة لضمان الالتزام بالقرارات الصادرة عن

المنتديات والمجامع الفقهية.

وأكد الباحث على أن ربط تحقق الإنفاق العام لوقف الإرصاد بإشباع وتحقيق الحاجات والمصالح العامة يجب تحقيقه بمؤشرات رقمية تقترن بتقارير دورية لهذه الحاجات والمصالح التي تتغير بتغير الأحوال والظروف؛ وذلك حتى يكون نفعها ناجعًا للمجتمع بما يُخصص في المال العام للنطاقات الوقفية.

تعليق ختامي على البحث:

إن الرؤية المتكاملة لإسهام الوقف في الاستثمار الآمن لمواجهة التحديات والأزمات التي تعاني منها المؤسسات الوقفية في مجال الاستثمار يجب أن تقوم -وفق ما يراه الباحث- على ما يرتبط بمفهوم الأجيال القادمة من دلالات، وأن يتأسس في تقريره لبعد الاستدامة في بناء المنظومات الاستراتيجية لحفظ حقوق ومستقبل الأجيال القادمة؛ إذ الوقف -نظرًا إلى ارتباطه بمنفعة مستدامة- يمكن أن يُسهم في بعده الاستثماري في حفظ حقوق الأجيال القادمة من خلال عدد من الجوانب التي تخدم هذه الفئة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وذلك من خلال مشروعات تخصص لخدمة هذه الفئات في مختلف المجالات.